علينا بعزيز ليت خبرا فعليا قوله وصاحب المفتاح الخ قال الفاضل المحشي وهذا هو الحق وذلك لان التقديم اذا افاد حصرا فانما يفيد حصر المبتدا في الخبر بان يكون الخبر مقصورا على المبتدا لا حصر الخبر في المبتدا بان يكون المبتدا مقصورا على الخبر كما لا يخفى قوله لان التخصيص انما هو بالنسبة الخ القصر المستفاد من قوله انما صولحنا في كما يدل عليه قوله لا بالنسبة الى جميع من في العالم فلا يصح فيه جواز ان يكون التخصيص بالنسبة الى من تردد في القابل كما في قصر التعيين نعم لو لم تقم قرينة على ان المقام سياقي في مواضع لغلبته بالنسبة الى مقابلة وعدم ظهور خطاء المخاطب فيه كما نبهت عليه في بحث العطف على السابق قوله ولانا انا رايت احدا اي لا يصلح هذا المثال لان يتم بناء على ما تبادر منه وهو الاستغراق الحقيقي وان امكن تصحيحه بحمل النكرة الواقعة في سياق النفي على الاستغراق العرفي على ما اذكره في المفتاح بلفظ الاستيحاء قوله لانه قد ينفي عن الكل التروية على وجه العموم لفظة على متعلقة بمنفي لا بالروية يدل عليه قول الشارح ره فيما سبق فالنفي يفيد نفي العقل عن المذكور وتروية لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص قوله وفيه نظر لانا لا نم ان كلام المصنف لحاصل المعنى بان يكون مراده ان المنفي هو التروية الواقعة على كل احد بعد تسليط النفي وملاحظته فيكون من قبيل عموم النفي لا نفي العموم وان كان المتبادر منه ذلك فكانه قال المنفي هو الروية الواقعة على زيد والروية الواقعة على عمرو وهكذا قوله لان لم يكن عمرية بدلا عن الواو بان يكون مجموع الفاء وهذا احتراز عن احد في قوله تعم هو الله احد فان اصله وحد بمعنى واحد ولذا استعمل في الايجاب وقد يقال انها همزة منقلبة لما استعمل في الايجاب اصلا كلفظ اريد وادم بل المستعمل فيه ما همزته منقلبة قوله ورد على من زعم انك رايت كل احد وانا كان رد اليه ينبغي ان يعتد في المثال المذكور لفظة كل لما حاق الرد المردود فيتجه قولهم لان المنفي هو التروية الواقعة على كل احد هذا توجيه ما ذكره ذلك المعتذر وفيه نظر اما اولا فلانك عرفت انهم ارادوا بالحكم خصوص نفي الخبر الفعلي والا لم يستقم كلامه اصلا فينبغي ان يكون المثال المذكور على زعمه ردا على من اعتقد ان خبرك رددته ما رايت احدا او شاركك في عدم رويته احدا او لا ينفي ان خطاءه المخاطب في مقام التخصيص في فاعل الفعل المخصص نفيا او اثباتا والجواب ان الفاضل المحشي وكثيرا يعترف بعين ما قلت هذا وانا ما قلت هذا ان تم فيقال لفظ احد في المثال المذكور وان جاء بدون كل الا انه في الاثبات للعموم فصار كانه بمعنى الاختصاص لا يكون الا معه فيكون معنى المثال المذكور ما رايت احدا لم يعد وانا ثانيا نقول ان الرد انما يتوجه على المخاطب ان لو كان التزامه قد تلفظ بالقضية الدالة على زعمه حتى يكون استعمال احد في كلامه بدلا كان غير صحيح لانه لم يجب ان

الشارح قائلا اذا قلت لمخاطبك رايت شخصا فقال لك بل انا رايت احدا يكون جوابا صحيحا نعم لو حسن ان يراعي التطابق الصوري فتامل قوله لان هذا الامتناع جاء هذا رد للوجهين معا وقوله وانه مخصوص بالوجه الاول وقوله وان لا يكون بالوجه الثاني في بحثي معها مناقشة وهو انجبر بان الامتناع في غير الصورة المذكورة لا يكون وجها لفساد ما اعتذر به المعتذر لجواز ان يكون وجه الامتناع متعددا او مختلفا وانما يظهر الفساد اذا جرى الوجه المذكور في صورة ولم يوجد فيها الفساد كما لا يخفى وقد يجاب بان المهم ههنا بعد نقل كلام الشيخ وتفاوت الشيخ وما انا قلت شيئا وانما انا قلت شيئا مع قولنا انا رايت احدا في قرن واحد وفرع عدم التحقق في الجميع على كون المنفي عاما كما سيجيء فيكون التخصيص في الدليل غلطا صرفا عند المهم فلينامل قوله لا على جميع الناس وان بقي الامر على كون جميع نكرة في سياق النفي يكون اتوسط كون احد بمعنى الجميع لغة اذ لا يخفى ان قلت لم لا يجوز ان يراد بالجمع جمع مخصوص هو الكل قلت سلمنا لكن الامتناع محققا تعلق الارادة مع خلاف المتبادر ليتلفت اليه الشارح قوله بل يكفيه ان يكون راى احدا هذا الكلام مردود عند الشارح بما سيحققه وانما اورده ههنا من طرف القوم وهذا قال فيما بعد هذه هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على السنتهم قوله وهي متقاربة بالنظر الى بعض المحققين معترضا على الفاضل العلامة وما ذكره فيما سبق بعد قوله فالحاصل حينئذ قولنا ما انا رايت احدا او رجلا يفيد عموم النفي لكن محققان في المال وصوابه لا وجه بقضا والمثال المذكور محتملان في التعدد متفاوتان بان فيه كالا يخفى قوله فرع له بغير لو او انت يشاركه الغير المتبادر من المشاركة شركة المعية فليس في الكلام اذن اشارة الى قصر التعيين ومثله سياتي في كلام المصنف ايضا ووجهه ما نبهت عليه وتبعت الطف وربما يقال المراد من المشاركة اعم من شركة المعية والبدلية فيكون اشارة الى النوع القصر لكنه تكلف كما لا يخفى قوله فزعم انك انت وحدك او انت بمشاركة الغير بيد انا ما تصرف قلب او قصر افراد نم ان افهام التخصيص من التقديم غير مستبعد من المخوض في وطيع مستقيم هي نسبة ان تقديم المسند اليه يدل على ان المخاطب اصاب في اصل الحكم واخطاء في هذا القيد فكان اهم عند المتكلم فقد رايته ان تخصيص النفي لنفي التخصيص من قولك ما انا سعيت كما فهم المستدل الاستمرار الامتناع الاستمرار ليرتفع الامتناع الذي علل به الامتناع وقد اشار الشارح الى هذا الاعتذار الذي من الجملة الاسمية الدالة عليها لو كان حتمه الشارح في بحث العطف وفي هذا اشارة الى الرد الذي اي في قول المحشي وهذا لم يتضح لنا انا ضربت الا زيدا فان تقديم لفظ هذا عند القصر يعني ان علة الامتناع ما ذكره الشيخان ولما كان دلالة التقديم على هذا المعنى بالخوض لا بالوضع لم يقل وفي

Copyright © King Saud University